S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بـــيـــــان

الوزير المفوض

د. حسن علي حسن

أمـــــــام

اللجنة السادسة

حـــول

البند رقم ٨٣

حول دور القانون علي المستويين الوطني والدولي

نيويورك ١٠ أكتوبر ٢٠١٢م

الرجاء المراجعة قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

يطيب لى أن أضم صوت السودان للبيان الذي قدمه وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية نيابة عن حركة عدم الإنحياز ، والبيان المقدم من وفد جمهورية مصر العربية الشقيق نيابة عن المجموعة الأفريقية.

السودان يؤمن علي أهمية سيادة القانون كمبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات مسئولين أمام القانون وعلي قدم المساواة في ظِل إحتكام كامل لسُلطة القضاء المُستقِل . ويُسعدني أن أنقل لكم أن السودان قد شهد العديد من التطورات التشريعية والقانونية خلال السنوات الماضية ، حيث أكدت هذه التطورات توجه الدولة والمُجتمع نحو ترسيخ السلام وثقافته تأكيداً لأهمية القانون علي الصعيد الوطني السوداني في تمكين السلام وترسيخ تحقيق العدالة وإحترام حقوق الإنسان وبما يتيح تسوية المُنازعات في كافة أشكالها بطرق سلمية عادلة. وقد توجت هذه التطورات في إقرار دستور السودان الإنتقالي للعام ٢٠٠٥م و إعتماد العديد من القوانين والتي تمت فيها مُراعاة المعايير القانونية الدولية. ويُرحب لسودان بإنعقاد الإجتماع رفيع المستوى والذي إنعقد على هامش الجمعية العامة في منتصف الشهر الماضي ، ويدعو للعمل على مواصلة الجهود لتفعيل دور القانون على الصعيدين الوطني والدولي مع الأخذ في الإعتبار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا سيما سيادة الدولة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ، كما يشدد السودان على عدم تسيس العدالة وتسخير المؤسسات الدولية لخدمة الأجندات الخاصة .

ويؤكد السودان علي تحفظاته علي الإعلان السياسي للقاء الرفيع كما يضم صوته لتحفظات التي أثيرت من جانب العديد من الدول علي الوثيقة الختامية . كما نؤكد علي أهمية النقاش والحوار القانوني والذي تتولي اللجنة السادسة إدارته ونشدد علي استمراره ومتابعة القضايا المتعلقة بتفعيل دور القانون علي الصعيدين الوطني والدولي علي مستوي اللجنة السادسة .

السيد الرئيس ،،،

أرجو أن أشاطركم بأن جهات الإختصاص التشريعية والقانونية والسياسية في السودان تعكف هذه الأيام من خلال عملها الدؤوب والمُشاروات الواسعة مع كافة قطاعات المُجتمع السوداني الحكومية والمدنية للمضيِ قُدماً في صياغة الدستور الدائم للسودان وذلك علي ضوء التطورات السياسية الأخيرة التي شهِدتها البلاد خاصة إنفصال دولة جنوب السودان.

ونسعي في السودان ليخرج دستور السودان الدائم مؤكداً لقيم الحرية وسيادة القانون والعدالة وإستقلال القضاء وحماية وإحترام حقوق الإنسان . مع مُراعاة أهمية نقل معايير المواثيق والإتفاقيات الدولية لمنظومة القوانين الوطنية.

السيد الرئيس ،،،

لقد ظل السودان عضواً فاعلاً في مُحيطه الإقليمي والقاري وعلي المستوي الدولي حيث صادق السودان علي مُعظم الإتفاقيات الإقليمية والدولية في كافة المجالات لاسيما إتفاقيات حقوق الإنسان ومُحاربة الفساد والإرهاب والإتفاقيات المُتعلقة بالأسلحة والحد من إنتشار السلاح النووي . وقد نجح السودان في أن يكون الغالب الأعظم من هذه الإتفاقيات جزءاً من قانونه الوطني و لا تزال مسيرة التطور التشريعي تُعني بهذا الأمر من خلال ترقية الأداء التشريعي وتدريب

القانونيين بوضع الإستراتيجيات المعنيه بتطور آليات العدالة التقليدية التي تعمل إلي جانب الدولة مع وضع إعتبار خاص للشرائح الضعيفة تمكيناً لها للوصول إلي القضاء علي قدم المساواة في إطار تعزيز العدالة وتحقيقها.

السيد الرئيس ،،،

وعلي صعيد تعزيز القانون علي المستوي الدولي ، يؤمن السودان بأهمية إحترام القانون الدولي ومبادئه الراسخة ، كما يثمن السودان المباديء التي إرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا السياق يؤكد السودان إيمانه بحق الدولة الكامل و سيادتها الأصيلة في تحقيق العدالة. كما يؤمن السودان بأهمية تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. في هذا السياق يُثمن السودان دور محكمة العدل الدولية ويدعو لتعزيز دورها و دعمها. كما يُنادي السودان بأهمية التعاون الدولي المبني علي سيادة و إحترام القانون الدولي من خلال تعزيز السيادة الوطنية وذلك بالإمتناع عن إتخاذ الإجراءات والتدابير الآحادية التي تتخذها بعض الدول ضد أُخري مما يُعدُ إنتهاكاً لمباديء القانون الدولي. كما يؤكد السودان علي أهمية العمل لإصلاح المؤسسات الدولية في إطار الأمم المتحدة وتعزيز مبدأ قانونية وديمقراطية وشفافية إصدار القرارات وتمكين الدول المعنية من المُشاركة فيها وإصدار القرار بها وبما يمكن من إقرار تساوي الدول أمام القانون.

السيد الرئيس ،،،

في سياق الإهتمام بضرورة إصلاح مجلس الأمن وتحسين إجراءات إتخاذ القرار فيه لجعله أكثر ديمقراطية يري وفد بلادي أنه من الضروري لتأمين دور أكثر عدلاً يُمكن المجلس من تحقيق وإستتباب الأمن والسلم الدوليين يجب أن

ينأي بعض أعضاء المجلس علي المناهج السالبة التي تزيد من توتر وتعميق النزاعات وأن يُعززوا مناهج موضوعية عادلة تضع حداً نهائياً للنزاعات

السيد الرئيس ،،،

وأختتم حديثي بالدعوة لجعل هذه المُناسبة كذلك دعوة لنصرة المظلومين من القابعين تحت جيوش الإحتلال في أنحاء عديدة من العالم وعلي وجه الخصوص في فلسطين المُحتلة كما ندعو لتعزيز المساواة بين الجميع أمام القانون .

وشكراً السيد الرئيس ،،،